دور الخصخصة في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات في الجمهورية اليمنية

أ.م.د. محمد يحيى الرفيق
الأستاذ المشارك في كلية العلوم الادارية - جامعة ذمار
رئيس الجامعة سابقاً

الملخـص

يهدف هذا البحث الى دراسة دور الخصخصة في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات في الجمهورية اليمنية، حيث أن الخصخصة تعدّ من العمليات التي يصعب إنجازها بسهولة، حتى وإن كان ذلك الإنجاز في بعض البلدان ذوات المستوى المتقدم. وحاولت الدارسة أن تجيب على بعض الأسئلة المتمثلة في أن بعض المشاريع العامة متعثرة، الأمر الذي أدى إلى تعريض تلك المشاريع لنقل ملكيتها من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، ـ وأيضاً ـ ما هي الآثار المترتبة على بيع بعض المشاريع العامة للقطاع الخاص المتنافس على قطاع الخدمات؟ وما أثر ذلك على العاملين في بعض القطاعات؟ وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك بالفعل توجهاً نحو الخصخصة لعدد من المؤسسات ـ خاصة ـ تلك المتعثرة، كما أنه قد تم تصفية بعض تلك المشاريع وأوصت الدراسة بأنه ينبغي على المكتب الفني للخصخصة أن يركز على إعطاء قضايا العاملين المنتقلين من تبعية القطاع العام إلى تبعية القطاع الخاص، وبدرجة عالية؛ لحل جميع الإشكالات في أثناء تنفيذ إجراءات الخصخصة، وضمان كافة مستحقاتهم عند انتقالهم إلى تلك المؤسسات والشركات ـ وأيضاً ـ أوصت الدراسة بضرورة معالجة كل الالتزامات المترتبة على الوحدة الاقتصادية التي سيتم خصخصتها قبل التنفيذ ـ خاصة ـ إذا كانت تلك الالتزامات تكلف مبالغ كبيرة، وأخيرا أوصت الدراسة بأهمية الاستفادة من التجارب السابقة في جانب دور الخصخصة في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات لبعض الدول، حيث أن هناك تجارب عدّة حققت نجاحات كبيرة.

المقدمة:

نظراً لما تعانيه عدد من البلدان النامية من ضعف في أداء القطاع العام في تنمية الخدمات العامة، فإن العديد من تلك البلدان بدأت تتوجه نحو خصخصة عدد من تلك الخدمات التي يقوم بأدائها القطاع العام، و جعل القطاع الخاص الذي لديه القدرة التنافسية على تنمية قطاع الخدمات، حيث يسهم بشكل كبير في استثمار عدد من الخدمات، الأمر الذي خفف الأعباء على الدولة، ما أتاح الفرصة لعدد من المستثمرين في إنشاء الكثير من الخدمات التي يمكن أن تسهم في التنمية وبالأخص خصخصة مجال التعليم العالي، ومجال الصحة العامة، ومجال التعليم العام (ثانوي – أساسي – رياض الأطفال)، وفي مجال الصناعات المملوكة للقطاع العام، وأيضا في مجال النظام المصرفي للقطاع العام.

ونظراً إلى أن دور الخصخصة في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات تعدّ من العمليات التي يصعب إنجازها بسهولة، حتى وإن كان ذلك الإنجاز في البلدان ذوات المستوى المتقدم في المجال الاقتصادي والاجتماعي، أو التطور الإداري، لكون تلك العملية معقدة، ولها أبعاد وآثار سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية؛ لذلك فإن من الأهمية الأخذ في الحسبان الظروف والمتغيرات البيئية المحلية عند رسم استراتيجية الخصخصة، وإعداد البرنامج التنفيذي، وعلى أساس إمكانية الاستفادة من تجارب بعض الدول وخبراتها ـ خاصة ـ في ضبط برامج الخصخصة وتوجيهها في المستقبل.

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة في أن الخصخصة لتنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات ودورها في تنمية الخدمات العامة في الجمهورية اليمنية أصبحت من السياسات التي تعمل على تحسين الاداء واستغلال الموارد الاقتصادية استغلالاً أمثل؛ لكونها تسعى الى تحقيق أقصى عائد طبعا هذا للوحدات الاقتصادية المتعثرة وعليه فان هناك بعض التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عليها، تتمثل فيما يأتي:

1- هل يمكن للخصخصة أن تحقق دورها في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات؟
2- هل يمكن للقطاع الخاص أن يعمل على تنمية القدرة التنافسية في قطاع الخدمات؟
3- ما هو أثر تملك القطاع الخاص لبعض قطاعات الخدمات على العاملين؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يأتي:

1- لا يمكن للخصخصة أن تحقق أي دور في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات.
2- القطاع الخاص غير قادر على تنمية القدرة التنافسية في قطاع الخدمات.
3- لا يوجد أي أثر لتملك القطاع الخاص لبعض قطاعات الخدمات على العاملين.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول أن تناقش موضوعا مهما يتمثل في: دراسة دور الخصخصة في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات في الجمهورية اليمنية، حيث إن هناك بعض المشاريع العامة التي تدهورت وأصبحت تشكل عبئاً كبيراً على موازنة الدولة، وهذه المشاريع يمكن خصخصتها، كما أن هناك بعض القطاعات التي تعدّ مختلطاً بين القطاع العام والقطاع الخاص، لذلك فإن هذه الدارسة تحاول أن تظهر مدى إسهام الخصخصة في تنمية القدرة التنافسية لبعض الخدمات في الجمهورية اليمنية، وطرح بعض المقترحات التي يمكن أن يتم الرجوع إليها؛ بغية معالجة المشكلة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

- دراسة الخصخصة وأهميتها في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات.
- دراسة آلية تطبيق الخصخصة في اليمن.
- دراسة دور الخصخصة في تنمية القدرة التنافسية في قطاع الخدمات.
- دراسة الخصخصة في بعض الدول وإمكانية الاستفادة.

منهجية الدراسة:

سوف يتم في هذه الدراسة استخدام الأسلوب الوصفي والاستقرائي، حيث سيتم استعراض دور الخصخصة في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات وأهميتها في التنمية، ومن ثم سيتم دراسة دور الخصخصة الإيجابي والسلبي، وبعدها سيتم دراسة تجارب بعض الدول في تطبيق الخصخصة، ومدى استفادة اليمن من تلك التجارب التي انتهجت الخصخصة ـ وأيضاً ـ دراسة الآلية التي يمكن طرحها من أجل تطبيق الخصخصة في الاقتصاد اليمني، أخيراً الخروج ببعض النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (الحاوري، 2003م)**[1]: هدفت الدراسة إلى تقييم سياسة الخصخصة في الجمهورية اليمنية، حيث تناولت الدراسة تطور مفهوم الخصخصة، وتقييم استراتيجية الخصخصة في الجمهورية اليمنية من خلال الوضع الراهن للقطاع العام، وقد توصلت الدراسة الى أن عملية الخصخصة في اليمن ما زالت دون المستوى المأمول، فضلا عن ذلك فإن القطاع الخاص لا يزال يواجه مشكلات اقتصادية وإدارية وتشريعية، وتبين من خلال الدراسة أن معظم المنشآت

(1) الحاوري، محمد: تقييم سياسة الخصخصة في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد مجلة دورية محكمة متخصصة، العدد العشرون سبتمبر 2002 مارس 2003، ص 1-81.

العامة تعاني من تضخم وظيفي وعمالة فائضة تتجاوز احتياجات الإنتاج الفعلية، وعليه فإن القطاع العام يشهد تدهورا متسارعا في أدائه المالي وتزايد درجة التدخل السياسي التي تعرقل أداءه؛ لذلك ترى الدراسة أنه من الأهمية احتفاظ الدولة بملكيتها لمؤسسة الأسمنت (مصانعها الثلاثة)؛ لأنها تحقق فائضا صافيا، كما ترى الدراسة أنه على الدولة الاحتفاظ بجزء من اسهمها في شركة الأدوية وطرح الأسهم الباقية في سوق الأوراق المالية عند إنشائه، وحول مصفاة عدن ترى طرح نسبة من أسهم المصفاة شركة مساهمة للاكتتاب العام للجمهور- وأيضاً - ترى الدراسة أهمية إعادة تأهيل بعض المشروعات العامة وهيكلتها قبل خصخصتها؛ حتى تكون قابلة للبيع وتحظى بجاذبية لدى المستثمر المحلي والأجنبي، - وأيضاً - هناك توصيات أُخَر.

- **دراسة (ديوب، 2006م)[1]:** هدفت الدراسة إلى دراسة موضوع الخصخصة من حيث عرض مفهومها كسياسة من سياسات الإصلاح الاقتصادي ومبرراتها الاقتصادية, كما تناولت الدراسة الطرق التي يمكن اتباعها في مجال الخصخصة, بالإضافة إلى أهم المتطلبات لخلق البيئة المناسبة لنجاح برنامج الخصخصة في أي اقتصاد، ومن ثم عرض بعض التجارب لبلدان عربية وأجنبية في الخصخصة، خاتمين البحث بعرض بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في ضوء تطبيق الخصخصة، وقد توصلت الدراسة الى أن للخصخصة طرقاً متعددة، ولكل مزاياها ومساوئها؛ لذلك لابد من دراسة فعلية، ولابد من الحرص الشديد من قبل السلطات المسؤولة عن برنامج الخصخصة؛ ليتم تطبيقها بشفافية تامة، وأنه يلزم وجود برنامج زمني للخصخصة، فضلا عن ذلك ضرورة الترويج لبرنامج الخصخصة قبل البدء بتطبيقه، وعلى أساس أن يتم التطبيق بالتدرج، وضرورة الاستفادة من البلدان الناجحة، التي طبقت برنامج الخصخصة، و ضرورة استكمال الأطر التشريعية والمؤسساتية قبل البدء بعملية الخصخصة, منعا من استحواذ مجموعة معينة من أفراد المجتمع ذوي المقدرة المالية العالية- وأيضاً - حسن استخدام عوائد الخصخصة من قبل الحكومة، و ذلك بتحديد أهداف مسبقة للعوائد التي يمكن الحصول عليها من خلال الخصخصة، مثل معالجة مشكلة مديونية خارجية أو تخفيف من أعباء الدين الداخلي .

- **دراسة (ثابت، 1425 هـ)[2]:** تهدف هذه الدراسة الى تقديم أهم الدراسات السابقة في الخصخصة، وبصفة خاصة تلك التي تتناول أو تشير إلى ما يتعلق بالترويج لقضايا الخصخصة، وإبراز التجارب السابقة في هذا الصدد، لدول مختلفة في توجهاتها الاقتصادية، وتحديد أهم عوامل النجاح الأساسية في الترويج لقضايا الخصخصة، مع بيان كيفية الاستفادة منها بالنسبة للاقتصاد المصري، وتوصلت الدراسة إلى أنّ ترويج برنامج الخصخصة يحتاج إلى تهيئة تشريعية،

---

(1) ديوب، محمد معن: المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2006، ص 95 116.

(2) ثابت، نحمده عبد الحميد: ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بكلية الشريعة جامعة أم القرى مكة المكرمة المحرم 1425هـ، ص 1-72.

وأنه يمكن الاستفادة من تجربة بريطانيا وفرنسا في ترويج الخصخصة وأوصت الدراسة بأنه ينبغي أن يتم تفعيل برنامج الخصخصة وترويجه، من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية شاملة برؤية استراتيجية واعدة، وأنّ يتم تطوير سوق رأس المال، وفي الدولة النامية، تتركز السلطة الاقتصادية، ومن ثم السلطة السياسية، في أيدي قلة من الأطراف الفاعلة؛ ما ينتج عنه سوق غير مستقرة وصغيرة، و ينبغي تطوير أداء العمل ومهنيته لدى المديرين على مستوى الدولة، في الشركات الخاصة والعامة، وأنه من الضروري تعزيز الأسواق القابلة للتنافس، وإعمال اقتصاديات السوق بعدّها مخرجاً مهما للتعامل في الأسواق العالمية والاقتصاد الدولي.

1- الخصخصة واهميتها في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات:

برز مصطلح الخصخصة (Privatization) في الأدبيات الاقتصادية والثقافية والسياسية منذ عدة سنوات، وشاع موضوع الخصخصة في عدد من الدول وانعكس ذلك على دور الدولة أو وظائفها، ويقصد بمصطلح الخصخصة أنها نقل بعض الأنشطة إلى القطاع الخاص، ما يجعل دور الدولة يتراجع، ونظراً لما للخصخصة من أهمية في عملية التنمية، فسوف تحاول هذه الدراسة التطرق إلى مفهوم الخصخصة وأهميتها في التنمية على النحو الآتي:

1-1 مفهوم الخصخصة وأهدافها:

يبدو من خلال التركيز على مفهوم الخصخصة أن بعضهم يشير إلى أن الخصخصة تعني: (الكفاءة في الإدارة والتشغيل والتخلص من البيروقراطية)، أو أنها: (إدارة المشاريع الحكومية من قبل القطاع الخاص، أو تأجير وحدات الانتاج على أن يتم تقاسم الأرباح)ـ وأيضاً ـ تعني: (تصفية المشاريع الحكومية الفاشلة وبيع أصولها أو أنها تعني المشاركة)، فضلا عن ذلك تعني: (تنفيذ الخدمات العامة)، وأيضاً فإن الخصخصة تعني: (أن قلة من الناس أصحاب الثروات يتمكنون من مقدرات الكثرة ما يؤدي إلى القضاء على مصالح الأمة)، وهذا يعني ظهور دولة الأغنياء داخل دولة الفقراء. بحسب ما يشير اليه عدد من الاقتصاديين حول الخصخصة لبعض القطاعات الحكومية، فانهم يرون أن تسلم، أو تؤجر، أو تباع تلك المنشآت إلى أصحابها الحقيقيين (وهم العامة والموظفون والنقابيون)[1].

ويشير ثابت[2]إلى أن الخصخصة هي: (مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف التحويل بشكل جزئي، أو كلي لمؤسسات إنتاجية أو خدمية تملكها الدولة إلى القطاع الخاص؛ لتفعيل آليات السوق وتحقيق الميزات التنافسية، والاستفادة بمبادرات القطاع الخاص، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية).

---

(1) المصري: ناصر محمد: الثورة والثروة في خصخصة القطاع العام لدولة الكويت: ورقة عمل تتناول بالتحليل والنقد والتقويم قضية خصخصة المشروعات العامة في العالم العربي (الكويت كنموذج) ، مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، الذي تعقده جامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية ، ص 9.

(2) ثابت، نحمده عبد الحميد: ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي المنعقد بكلية الشريعة جامعة ام القرى مكة المكرمة، محرم 1425، ص 7-8.

وتُعرف الخصخصة على أنها: (تحويل الأعمال والمشاريع الحكومية إلى الملكية الخاصة، كما أن الخصخصة تعني أيضا تحويل مؤسسات القطاع العام إلى شركات تدار على أسس تجارية أو بيع الأسهم المملوكة للحكومة في بعض الشركات المساهمة العامة كليًا، أو جزئيا إلى القطاع الخاص)[1].

وعندما نلاحظ توجه عدد من الدول نحو الخصخصة يتساءل عدد من أفراد المجتمع لماذا الخصخصة؟ وحول هذا التساؤل تشير إحدى الدراسات[2]إلى أن مستوى تأدية عدد من المشاريع العامة أقل مما خطط له في التنمية لدى أغلب دول العالم- خاصة - أن تلك المشاريع تتصف بضخامة الخسائر وبتفاقم المشكلات، وبالمسؤولية في إخفاق الاقتصاد القومي لدى عدد من الاقتصاديات ما يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف التنمية، وعدالة التوزيع، فضلا عن ذلك يبدو أن ما تقدمه الدولة من دعم لهذه المشاريع إنما هو بدافع كسب التأييد السياسي من الناخبين والجماهير، وعادة ما يكون في مواسم الانتخابات أو في ظروف سياسية أُخَر، و بالطبع أدى ذلك إلى جعل عدد من البلدان تكون ذا تبعية اقتصادية خاصة إثر زيادة حجم الديون الخارجية وتحقيق معظم المشاريع العامة لعائد سلبي أو عائد موجب ولكنه ضعيف، وفي ظل هيكل اقتصادي كلي تشيع فيه المشاريع العامة. لذلك فإنه بالإضافة إلى تلك الإجابة على السؤال نلاحظ أن أداء القطاع العام يتناقص سنة بعد أخرى، ويعني ذلك ظهور الخسائر الكبيرة في العملية الانتاجية ما يؤدي إلى انخفاض النمو والتنمية.

ويشير عدد من الاقتصاديين إلى أن الخصخصة تمثل إصلاحات هيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي تستهدف تحقيق معدل عالٍ في النمو الاقتصادي عن طريق تحسين كفاءة وأداء معظم المؤسسات العامة. وتتعدد أهداف الخصخصة التي تحاول الدول أن تحققها، ومن أبرزها ما يأتي[3]:

1- تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة.

2- تخفيف الأعباء المالية للدولة التي تسببها شركات القطاع العام الخاسرة ما يوفر للدولة موارد مالية تستغلها في تمويل أنشطة أُخَر.

3- توسيع حجم القطاع الخاص والاعتماد عليه أكثر في عملية النمو والتنمية.

4- تطوير الأسواق المالية المحلية.

5- توسيع قاعدة الملكية.

وتهدف الخصخصة في الجمهورية اليمنية بحسب المادة 3 من القانون رقم 45 لسنة 1999م إلى ما يأتي[4]:

(1) المكتب الفني للخصخصة: استراتيجيات الخصخصة، الجمهورية اليمنية، يناير، 1998، ص 1.

(2) ثابت، نحمده عبد الحميد: مرجع سابق، ص 7-8.

(3) دهال، رياض والحاج حسن: حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط، ص 3.

(4) وزارة الشؤون القانونية (الجريدة الرسمية): قانون الخصخصة للعام 1999، اليمن، صنعاء.

- التأكيد على دور الدولة في إدارة الاقتصاد وفقا لاقتصاد السوق.
- تخفيض أعباء الدولة من النفقات على الوحدات الاقتصادية المملوكة لها، وعلى أساس زيادة الكفاءة في أداء تلك الوحدات على أسس تنافسية.
- تشجيع الملكية والاستثمار الخاص بشكل تنافسي بما لا يؤدي الى الاحتكار.
- العمل على تحقيق مشاركة أوسع للملكية عن طريق الاكتتاب العام.
- ضمان تدفق استثمارات جديدة وتكنولوجيا حديثة متطورة وغير مضرة للبيئة، والإسراع في تأسيس السوق المالية.

2-1 أهمية الخصخصة في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات:

بحسب ما تشير إليه نظريات المشروع الخاص يظهر أن المفتاح لفهم سلوك الموظفين بالقطاع الخاص، وأداء المشاريع الخاصة والعامة، في أن الملكية الخاصة تخلق حوافز لإنتاج السلع والخدمات بتكاليف أقل، وفي هذه الحالة نجد أن مديري المشاريع الخاصة يحصلون على تشجيع لرفع قيمة مشروعهم إلى أقصى ما يمكن، بينما المشاريع العامة لا تخلق أي حوافز للعمل بكفاءة؛ لأنه يتم توزيع الموارد التي ليست مملوكة للمديرين والموظفين لذا فانهم لا يتحملون تكاليف قراراتهم ولا يكسبون من السلوك الكفء، ومن هذا المنطلق يتوقع أن يكون تصرف كل من المديرين والموظفين الخاصين مختلفاً مقارنةً بأقرانهم العامين، حيث إن المؤسسات الخاصة سوف تميل إلى أن تكون أكثر كفاءة من المؤسسات العامة[1]. ويذكر كل من (**Enrico Perotti،Bernardo Bortolotti**) أنّ تحويل إنتاجية الأصول إلى القطاع الخاص يمثل فرصة للسيطرة على النظام خاصة عندما يكون هناك ضعف في البيئة القانونية، وفي هذه الحالة فإن العمليات تحتاج إلى هيكلة لتجنب السيطرة والاستيلاء على النظام، وأشار الباحثان إلى أن التدرج في حجب القوانين عن الأ نظار يعدَّ من القوة السياسية وينبغي أن تكون عملية التطوير والسيطرة مركزية؛ بهدف صنع نظام أمثل[2].

وبالرغم من أن معظم الدول النامية تعاني من ضعف في هياكلها الاقتصادية، إلا أنها تعاني ـ أيضاً ـ من مشاكل تعاظم الديون الخارجية، وارتفاع نسب البطالة، وانتشار البطالة المقنعة، وضآلة نشاط البحوث والتطوير في مشروعاتها الصناعية، فضلا عن ذلك يلاحظ ارتفاع نسب الأمية، وانخفاض مستويات الادخار والاستثمار المحلي، وضعف البنية الأساسية، وبالطبع كلها مشاكل متراكمة ومعقدة؛ لذلك فإن السير في طريق الخصخصة يعدّ أمراً محفوفاً بالمخاطر

(1) **ستيف هـ. هانكي: استراتيجيات تحويل الملكية العامة الناجح للقطاع الخاص، في الشرق والغرب تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، ومراجعة شريف لطفي، دار الشروق، الطبعة الاولى، القاهرة، (1990م)، ص 79.**

(2) Bernardo Bortolotti , Enrico Perotti (2007) : From Government to Regulatory Governance: Privatization and the Residual Role of the State , The World Bank Research Observer, vol. 22, no. 1, (Spring) pp 53 -66.

بالنسبة للدول النامية، رغم حتميته؛ لذا فإن الأمر يحتاج إلى الترويج لقضايا الخصخصة لتهيئة المواطن لاستقبال كل مرحلة من مراحل الخصخصة في إطارها الصحيح[1].

وتشير دراسة حول التجربة التنموية التونسية من سياسات الدولة إلى إستراتيجيات الفردنة في أن استراتيجية التنمية تقوم على أساس الاستفادة من الدروس السابقة وذلك بأخذ الاحتياطات الكفيلة بإنجاح المشاريع المزمع إنجازها وتعبئة مختلف القوى الاجتماعية حول هدف أساس هو التنمية، فاذا كانت التجربة التنموية الأولى قد جعلت من الدولة الممسك الوحيد بالحقل الاقتصادي والتنموي عامة، فإن التجربة الثانية ترمي إلى تقليص حجم تدخل الدولة وإفساح المجال أمام رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، ويظهر أنّ المبادئ الجديدة التي تقود التنمية محكومة بوجهة النظر الاقتصادية الأنجلو امريكية القائلة بالنمو التلقائي، والتي مقتضاها أن أفضل طريقة للتخطيط هو ترك التكيف للناس الذين يخاطرون بمالهم، بحسب ما أشارت إليه الأمم المتحدة في العام 1993م في احد تقاريرها أن على الدول النامية ان تسلك سياسة اقتصادية مرنة لخلق قدرة تنافسية تعطي الأولويات لتشجيع المؤسسات الخاصة، وفتح الأسواق أمام الجميع ـ خاصة ـ عبر القيام بالإصلاحات المالية والجبائية والإقبال على التكنولوجيا المتطورة ذات العوائد الكبيرة، والاستثمار في التعليم، وإعادة تأهيل اليد العاملة، ودعم الخصخصة كأساس لتحقيق الاستراتيجية والقدرة التنافسية التي تمثل دعم القطاع الخاص وتوسع أفق المؤسسات[2].

ونظراً إلى أن الاقتصاد اليمني مثله مثل أي دولة نامية، فقد واجه بعد إعادة توحيده في عام1990م تحديات عدّة عند إنشاء قطاع عام غير قادر على الإدارة الاقتصادية والمالية الفعالة، ورغم حدوث تقدم قوي في منتصف التسعينيات، فقد تباطأت وتيرة الإصلاح الهيكلي بصورة ملحوظة حتى نهاية ذلك العقد كما واجهت اليمن صدمة سلبية كبيرة نتيجة لأحداث 11سبتمبر2001م والتوترات الإقليمية التي انتهت إلى وقوع حرب العراق، وأدت تلك التوترات إلى سحب خبراء الصندوق الموفدين لفترات طويلة من اليمن بصورة مؤقتة. وطوال تلك الفترة، تعرقلت جهود الإصلاح من جراء الضعف في قدرات التنفيذ والقدرات الإدارية والعوائق المؤسسية والسياسية[3].

ولكون اليمن كانت تعاني من مشكلات هيكلية في القطاع المالي خلال الفترة 1990 - 1994م فقد ارتفعت الإعانات المقدمة للمنتجات النفطية المحلية، وتآكلت القاعدة الجمركية وانخفضت الإيرادات الضريبية، فضلا عن ذلك فقد أدى انخفاض أسعار النفط الى تراجع الإيرادات النفطية الأمر الذي أدى الى تراجع الإيرادات الكلية بنحو20% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1995م مقارنة بتراجع تلك الإيرادات في العام 1994م والذي كانت نسبة التراجع بنحو 13% ،

(1) ثابت، نحمده عبد الحميد: ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي المنعقد بكلية الـ ـشريعة جامـ ـعة ام القرى مكة المكرمة، محرم 1425، ص5.

(2) بن جنات، زهير: التجربة التنموية التونسية من سياسات الدولنة إلى إستراتيجيات الفردنة، جامعة، قفصة تونس، المعهد العربي للتخطيط، "المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف" 23-25 مارس، بيروت، لبنان، 2009، ص 6، 15.

(3) المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق إلى اليمن خلال السنوات المالية (1999 2003م)، ص1.

وعلى الرغم من انخفاض النفقات من 32% الى 29% خلال تلك الفترة، فقد بدأت اليمن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في العام 1995م بمساندة المؤسسات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، وكان هناك اجراءات وسياسات قوية تمثلت في تحرير أسعار الفائدة وتحرير سعر الصرف، وبالطبع فقد كان لارتفاع أسعار النفط خلال النصف الثاني من التسعينيات وتلك الاجراءات آثار إيجابية على الإيرادات حيث ارتفعت من 19% من إجمالي (GDP)[1]في العام 1995م الى 32% في العام 1999م، ورغم ذلك فإن انخفاض أسعار النفط في العام 1998م قد أثر على الإيرادات، وبالطبع، فقد شملت الإصلاحات عدداً من القطاعات، التي كان من أبرزها الترشيد في الانفاق العام، وإعداد الميزانية وإدارتها التي كانت تتم خلال عقد التسعينيات بدون احتساب الإطار الهيكلي للاقتصاد الكلي، بالإضافة الى محدودية الموارد المالية، حيث إنه تم تطوير الموازنة بما هو التصنيف القائم للإحصاءات المالية الحكومية التابع لصندوق النقد الدولي، كما أن من أبرز تلك الإصلاحات إنشاء وحدة جديدة للدراسات الاقتصادية الكلية من أجل تتبع التغيرات والتنبؤات الخاصة بالإيرادات والنفقات[2].

وكانت من ضمن الإصلاحات التي سعت اليمن إلى تطبيقها التوجه نحو الخصخصة لبعض المؤسسات العامة، وبالطبع فإن برنامج الخصخصة كان من ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تم إصدار حزمة من القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء من أهمها قرار مجلس الوزراء رقم 15 لعام 1994م بشأن خصخصة المؤسسات والمرافق العامة وقرار مجلس الوزراء رقم 6 للعام 1996م بشأن إنشاء المكتب الفني للخصخصة الذي يعمل تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء، ومن ثم إصدار قانون الخصخصة رقم 45 للعام 1999م، ولذلك فإنّ عمل تلك الإجراءات بغية معالجة مشاكل القطاع العام والمختلط التي كانت تعاني من ضعف الإدارة وتضارب أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، وترهل هيكله الوظيفي المتضخم بعدد من المنتفعين، وكثرة التدخلات السياسية وضعف الهيكل التمويلي، وتدهور الأداء المالي والعُجوزات المالية الكبيرة ـ خاصة ـ تلك المشاريع ذات الطابع الخدمي والذي وصل الدعم المقدم لها نحو 50 مليار ريال في العام 2003م[3].

بحسب ما حددت السلطات يبدو أن 192 مؤسسة عامة في مختلف المجالات الاقتصادية خاضعة للخصخصة، وذلك يرجع إلى أن أغلب تلك المؤسسات كانت تمثل عبئا ثقيلا على الموازنة حيث إن عدد العمال الذين يعملون في تلك المؤسسات يشكلون25% من إجمالي قوة العمل المسجلين في الخدمة المدنية.

---

(1) GDP: يمثل الناتج المحلي الاجمالي.

(2) عبد الله ، عادل التجاني على: الاصلاحات المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ديسمبر، 2004، ص 31-32.

(3) مجلس النواب: تقرير لجنة التجارة والصناعة حول زيارتها الميدانية للاطلاع على اوضاع الوحدات الاقتصادية التي تم خصخصتها وكذا الوحدات التي تحت اجراءات الخصخصة، رقم 5، 13/ 7/ 2008، ص 2.

وأشار التقرير الاقتصادي[1] الذي أصدرته وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية اليمنية مؤخراً إلى أن الحكومة تعتزم أيضاً خصخصة 15 مؤسسة صناعية تعاني من التعثر خلال العام الجاري في إطار برامج الإصلاح المالي والإداري والاقتصادي الذي شرعت في تنفيذه الحكومة منذ العام 1995م، وأضاف التقرير أن برنامج الخصخصة لم ينجح في تخصيص سوى مؤسستين فقط من إجمالي خمس مؤسسات وشركات خلال العام 2004م، عن طريق بيعهما للقطاع الخاص اليمني فيما تعثرت جهود تخصيص كل من شركة إنتاج وتسويق الملح والجبس بالحديدة وشركة إنتاج الطلاء بعدن، والتي كان يفترض تحويلهما إلى شركتي مساهمة، وتمليك العاملين فيهما جزءا من الأسهم، كما تجرى ـ حاليا ـ مراجعة أوضاع شركة مأرب للدواجن والشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس بغرض تحديد شكل الخصخصة المناسب. وأكد التقرير أن تعثر برنامج الخصخصة يكبّد الخزانة العامة للدولة، والتي تدفع أجور العاملين ورواتبهم في هذه المؤسسات منذ تقرر تخصيصها عام 1995م المزيد من الأعباء والخسائر.

وعزا الباحث والخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل فشل برنامج الخصخصة في اليمن إلى عدم وجود سوق مالية، إضافة إلى أسلوب الخصخصة ذاته، حيث كان يتم أسلوب البيع المباشر أو أسلوب التصفية للمشاريع المتعثرة، وكان يفترض أن يتم تعزيز المنشآت وإصلاحها التي يتم خصخصتها ماليا وإداريا، ثم تجري عملية خصخصتها. وذكر الفسيل أن الخطة الخمسية الثانية لليمن كانت قد حددت 61 منشأة للخصخصة، لكن ما تم خصخصته يتراوح بين 23 إلى 30 منشأة، وأغلب المستثمرين الذين اشتروا تلك المنشآت كان همهم قطعة الأرض التي يقوم عليها المشروع، الأمر الذي أدى إلى ضياع فرص عمل كثيرة، وأشار الدكتور الفسيل الذي كان يتحدث إلى صحيفة أخبار الخليج البحرينية أن مكتب الخصخصة في اليمن لم تكن لديه الكفاءة والخبرة الكافية بعملية الخصخصة والأساليب الحديثة المتبعة في هذا المجال، إلى جانب عملية البطء الشديد التي تتسم بها برامج الخصخصة في العالم كله. وطالب بتغيير أسلوب الإدارة لأصول الدولة، واتخاذ أساليب حديثة، من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، مشددا على ضرورة عدم تخلي الدولة عن بعض المشاريع المهمة والاستراتيجية، لكن إدارتها ـ بحسب قوله ـ لابد أن تتبع أسلوب القطاع الخاص، إذ لا يمكن أن تغيب الدولة عن جميع المشاريع؛ لأن القطاع الخاص دائما يغلب الربح، في حين أن هناك أهدافاً اقتصادية واجتماعية لتلك المشاريع[2]. بحسب المؤشرات الرئيسة للمنشآت التي تم مسحها في العام 2004م يظهر أن تلك المنشآت التي تهدف الى الربح أكثر من تلك المنشآت التي لا تهدف الى الربح والجدول (1) يبين ذلك.

(1) وزارة التخطيط والتعاون الدولي: التقرير الاقتصادي، الجمهورية اليمنية، صنعاء، اليمن خطة لخصخصة 15 مؤسسة صناعية برنامج الخصخصة يكبد الخزانة العامة للدولة التي تدفع أجور ورواتب العاملين الثلاثاء 01 أغسطس-آب 2006 / مأرب برس / صنعاء ص 1.

(2) وزارة التخطيط والتعاون الدولي: التقرير الاقتصادي: المرجع السابق.

جدول (1): المؤشرات الرئيسة للمنشآت التي تهدف إلى الربح والمنشآت التي لا تهدف الى الربح

(القيمة ألف ريال)

نوع المنشأة / المؤشر	منشآت تهدف إلى الربح	منشآت لا تهدف إلى الربح	الإجمالي
عدد المنشآت	31564	1617	33181
عدد العاملين	111412	12011	123423
تعويضات العاملين	13521474	1148580	14670054
الإنتاج	111868757	2680300	114549057
الاستهلاك الوسيط	48841139	1348868	50190007
القيمة المضافة	63027618	1331432	64359050
الرسوم والضرائب غير المباشرة	728015	17314	745329
الإهلاك	3009625	165538	3175163

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مسح المنشآت في العام (2004م)، اليمن، صنعاء، ص25

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن هناك مفارقة كبيرة للقدرة التنافسية بين المنشآت الهادفة للربح والمنشآت غير الهادفة للربح ويتبين ذلك من خلال ما يأتي:

- ارتفاع المؤشرات كافة للمنشآت الهادفة للربح مقارنة بالمنشآت التي لا تهدف إلى الربح؛ وذلك نتيجة ارتفاع نسبة المنشآت الربحية بين إجمالي المنشآت.

- بلغت نسبة تعويضات العاملين في المنشآت الربحية حوالى 92.17% من إجمالي تعويضات العاملين في المنشآت الربحية وغير الربحية، بينما بلغت نسبة الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة للمنشآت الربحية على التوالي 97.66% - 97.31% - 97.93% من الإجمالي، بينما كانت المنشآت غير الهادفة للربح بنسبة بسيطة في الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة، ويرجع ذلك إلى أنها ملك القطاع العام، وبالطبع فإن هذا القطاع بطبيعته يقدم خدمات دون أن يكون هناك أيّ عائد، وإنما العائد يتمثل في الربحية الاجتماعية التي تحوى على الربحية الاقتصادية وفائض المستهلك.

2- آلية تطبيق الخصخصة في اليمن:

يمكن خصخصة الإدارة بأشكالها المختلفة، فمنها عقد الإدارة الذي يتمثل في اتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عمومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، ففي لبنان طبقت طريقة عقود الإدارة في ثلاثة مشاريع وهي جمع النفايات وتشغيل مجمع النفايات وإدارته ومصنع معالجة النفايات، وفي غينيا استخدمت هذه الطريقة في قطاع الكهرباء في العام 1986م عندما طلبت الدولة مساعدة من فرنسا لتطوير هذا القطاع، حيث تم التعاقد مع هيئة إدارة الكهرباء الفرنسية لإدارة هذا القطاع، وتم تجديد هذا التعاقد في العام 1991م وكانت النتيجة زيادة الطاقة الكهربائية وتحسن في أداء التشغيل والكفاءة المالية، وعقد التأجير الذي يعدّ عقداً يمنح من خلاله مالك الأصول (القطاع العام) حق استخدام هذه الاصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها مقابل دفع إيجار، وقد طبقت عقود الإيجار في تايلاند،

وأيضاً ـ أعطى حقوق الامتياز الذي يمثل تحول حقوق التشغيل الى الجهة المستفيدة، ـ وأيضاً ـ هناك صور أخَر للخصخصة، كالبيع المباشر، وبيع الأسهم في الأسواق، والبيع للعاملين والإدارة، ونظام القسائم (الكربونات)[1].

1-2 أساليب الخصخصة:

بحسب ما يشير إليه تقرير مجلس النواب (تقرير لجنة التجارة والصناعة) على أوضاع الوحدات الاقتصادية التي تم خصخصتها، والوحدات التي تحت إجراءات الخصخصة يظهر أن الإجراءات التنفيذية للخصخصة التي تمت بحسب تقرير المكتب الفني للخصخصة حتى نهاية العام 2007م، حيث بلغت عدد الوحدات الاقتصادية التي تم معالجة أوضاعها بمختلف الأساليب، سواء بالمساهمة أو إعادة الهيكلة أو البيع أو التصفية أو التأجير أو الإعادة إلى الملاك 136 وحدة موزعة على بعض الوزارات والقطاعات، وبعض الجهات الأخَر، وبحسب ما ورد في المادة رقم 5 من القانون، فإن أساليب الخصخصة تتم بالطرق الآتية[2]:

1- طرح الأسهم للاكتتاب العام.

2- مساهمة العاملين من خلال تملك كل أو حصة معينة من أسهم الوحدة الاقتصادية .

3- عقود المشاركة في رأس المال والتشغيل.

4- عقود الإدارة أو الإيجار.

5- بيع مفردات الأصول المملوكة للدولة .

6- بيع الأسهم أو الحصص المملوكة للدولة في القطاع المختلط بما لا يتعارض مع القوانين النافذة، ولا يؤدي إلى الاحتكار.

7- إعادة الوحدات الاقتصادية المملوكة كليا للدولة الى ملاكها الشرعيين السابقين قبل صدور قرارات التأميم .

ويظهر أن الكثير من الوحدات الاقتصادية في المحافظات الجنوبية والشرقية في اليمن قد تم إنشاؤها على أساس تقديم خدمات للمواطن بدعم من الدولة لتلك الوحدات، إلا أنه بعد تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م تغيرت الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية، الأمر الذي أدى الى تغير الأوضاع التي تعمل في ظلها تلك الوحدات الاقتصادية، سواء كانت وحدات القطاع العام أو المختلط، ونتيجة لذلك فقد أتيحت الفرصة للقطاع الخاص أن يركز على الوحدات الاقتصادية التي اقيمت دون رأسمال مدفوع بحيث يمكنها من ممارسة نشاطها دون اللجوء إلى الاقتراض من البنوك، ما يؤدي دوام استمراريتها ونشاطها الاقتصادي، لكن لوحظ أن معظم تلك الوحدات كانت تواجه صعوبة في الحصول على السيولة النقدية المقررة لها، سواء إنتاجيا أو ربحياً بالإضافة إلى عوامل أخَر، مثل: عدم توفر الكفاءات الإدارية اللازمة لإدارة بعض الوحدات، فضلا عن ذلك وجود تكدس لتلك الوحدات في القطاع العام بالعمالة غير

(1) دهال، رياض و الحاج حسن : حول طرق الخصخصة ، المعهد العربي للتخطيط، ص5-17.

(2) مجلس النواب: المرجع السابق، ص 3-4.

الفاعلة، وبالطبع فقد انعكست تلك العوامل بالسالب على أوضاع تلك الوحدات الاقتصادية ـ خاصة ـ عند تغير السياسات الاقتصادية إلى سياسة الاقتصاد الحر الخاضع إلى آلية السوق[1].

2-2 الوحدات الاقتصادية الخدمية المعرضة للخصخصة:

نظرا إلى أن هناك توجهاً كبيراً نحو الخصخصة لبعض الخدمات العامة في اليمن، فسوف يتم استعراض بعض الوحدات الاقتصادية في اليمن، والتي تمثل خدمات عامة، ومن أبرزها ما يأتي:

1- **قطاع الاتصالات الهاتفية اليمنية:** يتكون من الهيئة العامة للاتصالات الهاتفية وتيليمن وعدد من الجهات التي تعيد بيع الخدمات التي سمح بها مؤخرا، لذلك فقد تم وضع إستراتيجية تتمثل في زيادة حجم رأس مال الشركة العامة للاتصالات، ودمج العمليات الدولية بالمحلية والوطنية وخلق شركة مساهمة مشتركة، وبيع جزء استراتيجي بطريقة الزيادة الرأسمالية في إطار الشركة المدمجة لمشغل معترف به دوليا عبر عملية تنافسية كاملة، وإعداد خطة للاستثمار لتشمل الزيادة في رأس المال المقترحة وتقوية القدرة الرقابية لدى وزراة المواصلات، ومنح حق الاحتكار الحصري لمدة أولية لفترة (5 - 7) سنوات للخدمات الأساسية للشركة الجديدة، وإيجاد ترخيص يحدد أدنى مستوى من الخدمة والانتشار / التغطية، لذلك تم وضع التوقيت الزمني على النحو الآتي :

جدول (2): إستراتيجية الخصخصة

المهمة	التوقيت التأشيري
إقرار الإستراتيجية	ديسمبر 1997م
سريان مفعول الإستراتيجية	يونيو 1998م
إعداد الشركة العامة للاتصالات لتحويلها إلى شركة مساهمة	
مستهدفة 31 – ديسمبر1999م	اكتوبر 1998م – ديسمبر 1999م
بيع جزء إستراتيجي	يونيو 1998م – يناير 2000م
تقوية البناء المؤسسي	يونيو 1998م – ديسمبر 2000م
تنفيذ المنافسة	يونيو 1998م – ديسمبر 2000م

المصدر: المكتب الفني للخصخصة: إستراتيجيات الخصخصة، الجمهورية اليمنية، (1998م)، ص 15.

وفيما يتعلق بتيليمن فهي شركة مساهمة تملك شركة البرق واللاسلكي (الشركة البريطانية) ما نسبته 51%، بينما 49% تملكها الاتصالات العامة، وقد كان هناك اتفاقية تعطي الشركة المشتركة الحق في احتكار تقديم الخدمات الدولية والخدمات الخلوية على أساس حصريا، وقد انتهت تلك الاتفاقية في 31 ديسمبر 1999م، حيث تقوم الشركة المشتركة بتوفير بعض خدمات شبكة القيمة المضافة، مثل خدمات الإنترنت، وخدمات تأجير الخطوط، وتم وضع استراتيجية مقترحة تهدف إلى زيادة حجم رأس مال الشركة[2]. لذلك فقد تم طرح هذه الشركة للاكتتاب، وبيع أسهم كثيرة، وتوجه

(1) **مجلس النواب: تقرير لجنة التجارة والصناعة حول زيارتها الميدانية للاطلاع على أوضاع الوحدات الاقتصادية التي تم خصخصتها وكذا الوحدات التي تحت إجراءات الخصخصة، رقم 5، (13/ 7/ 2008م)، ص 2.**

(2) **المكتب الفني للخصخصة: استرتيجيات الخصخصة، الجمهورية اليمنية، يناير، (1998م)، ص 8-10.**

المئات من أفراد المجتمع نحو شراء أسهم تلك الشركة، وبالفعل فقد حققت تلك الشركة أرباحاً كثيرة وظهر تحسن في الأداء الإداري وبلغت نسبة الربحية للسهم الواحد بنحو 140%، فضلا عن ذلك هناك كفاءة ادارية في تقديم هذا النوع من الخدمات (الهواتف النقالة)، وكذلك نوعية الخدمات.

2- الوحدات الاقتصادية المؤممة للغير: تتمثل في تلك المؤسسات التي تم تأميمها سابقا، والآن يتم إعادتها إلى ملاكها بنظر السلطة المحلية، وهي تعاونية الصناعات الجلدية، وتعاونية المرأة للخياطة، ومصنع الأحذية الجلدية، ومصنع الدباغة الوطني، والمؤسسة الوطنية لتعبئة المياه الغازية، ومصنع الشهداء للملابس، ومصنع العطور الوطني.

3- الوحدات الاقتصادية التي تم تصفيتها بالكامل: يظهر أن هناك مؤسسات تم تصفيتها بالكامل، ولكن ـ مع الأسف ـ تم إحالة موظفيها الى صندوق الخدمة المدنية، أي أن الدولة بدلاً من أن تخفف الأعباء عليها من خلال خصخصة تلك المؤسسات، نجد أنها تتحمل أعباء كبيرة؛ لأن هناك المئات من العاملين في تلك المؤسسات تم إحالتهم إلى الصندوق، اي أنهم في حكم المتقاعدين، ومن تلك المؤسسات، المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء حيث تم بيع هناجرها بالمزاد العلني وتأجير أراضيها، وتم ـ ايضاً ـ بيع الآلات والمعدات الخاصة بالمؤسسة العامة للألياف، بينما تم إعادة الأرضية إلى مكتب عقارات الدولة، فضلاً عن ذلك، فقد تم بيع الأصول القديمة للمؤسسة العامة للحفر، وتحويل باقي الممتلكات ـ بما فيها أراضي المؤسسة ـ إلى الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف، وتم بيع الأقمشة المخزونة والراكدة التابعة لفرع المؤسسة العامة للتجارة الخارجية والحبوب (عدن)، وتسليم الأصول من الأراضي والوثائق الأصلية إلى اللجنة الرئيسة للتصفية بوزارة المالية، وأخيراً تم بيع المخزون الراكد لشركة النصر للتجارة الحرة بالمزاد العلني وتصفية التزاماتها.

4- الوحدات الاقتصادية التي تم خصخصتها من قبل المكتب الفني للخصخصة:

تتمثل المؤسسات التي تم خصخصتها من قبل المكتب الفني للخصخصة في عدد من الشركات والمؤسسات، سواء الخدمية أو الصناعية، ومن أبرز تلك المؤسسات، الشركة الوطنية للأسفنج والأثاث المعدني، والشركة اليمنية للصناعات المطاطية، وشركة الطلاء الأملشن، ومؤسسة الاصطياد الساحلي التي تم تقييم أصولها ودراسة أوضاعها، أي إعادة هيكلة، وتم دمجها مع المؤسسة الوطنية لتسويق الأسماك، والمؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج (تم تقييم أصولها والإعلان عن إعادة الهيكلة "مؤجل")، ومؤسسة أوسان لصناعة البسكويت، والشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم (مختلط)، ومصنع عدن لصناعة المشروبات (صيرا)، ومصنع الثورة للمنتجات الحديدية، وشركة الملاحة الوطنية، وشركة خطوط اليمني البحرية، التي تم تقييم الأصول نظرا لتوقف النشاط وتأجيل البت، وبالطبع فإنه تم بيع المعدات والآلات الخاصة بتلك الشركات والمؤسسات، وأيضاً ـ تم إحالة بعض العاملين إلى صندوق الخدمة المدنية، كما ان هناك عدداً من المؤسسات التي توقف نشاطها، وعلى الرغم أنه صدر قرار بتصفيتها، ومن تلك المؤسسات المؤسسة العامة

للدواجن، والمؤسسة العامة للخضار والفواكه وهاتان المؤسستان لم يعرف مصير أصولهما وأراضيهما، ومؤسسة السينما والمسرح، وهذا النشاط أصبح متعثراً.

5- الوحدات الاقتصادية التي تم تأجيرها للمستثمرين:

تمثلت الوحدات الاقتصادية التي تم تأجيرها باتفاقيات من قبل مكتب الصناعة في عدن في عدد من المصانع، والتي من أبرزها مصنع الأحذية الجلدي، ومصنع الشهداء للملابس، وتعاونيات الصناعات الجلدية، والمخبز الشعبي، ومصنع الزيوت النباتية في المنصورة، ومصنع الزيوت النباتية في الكود، ومصنع الزيوت النباتية الثاني في المنصورة، ومصنع الثورة للمنتجات الحديدية، ومصنع الأدوات الزراعية.

6- الوحدات الاقتصادية الخدمية التي تتجه نحو الخصخصة:

هناك وحدات اقتصادية خدمية تعاني بشكل كبير من انخفاض أدائها في القطاع العام مثل:

1-خدمات توليد الكهرباء: تعدّ تلك الخدمات العمود الفقري لوحدات اقتصادية أخرى، وعلى الرغم من أن هذه الخدمة يتولى تقديمها القطاع العام، إلا أنه يمكن توليد الكهرباء، كما هو حاصل في عدد من الدول، ومنها اليمن ـ خاصة ـ في الأماكن المتباعدة أو على مسافات واسعة بحيث تقوم بها شركات للتوليد أو بيع الكهرباء، وبالطبع فقد صدر تشريع في أمريكا في العام 1978م يقضي بالسماح لشركات الكهرباء أن تشتري الطاقة الكهربائية من منتجين معينين إذا عرضوها بأسعار أفضل، وقد أدى هذا القانون أو التشريع إلى تشجيع قيام المئات من الشركات الصغيرة التي تولد الكهرباء من الرياح أو الطاقة المائية، وعليه فإنه يمكن استخدام هذا الأسلوب في أي دولة نامية[1]. ونظرا إلى أن اليمن تعاني بشكل كبير من انخفاض الأداء في توليد الطاقة الكهربائية، فإنه من الأهمية العمل على إصدار تشريع يساعد الدولة في تخفيض الأعباء الكبيرة التي عليها، من خلال إتاحة الفرصة لبعض المنتجين بتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق الرياح، او الطاقة المائية أو الطاقة الشمسية.

2- شركة الأدوية: من أجل التحفيز لإيجاد طبقة وسطى، وتوسيع قاعدة الثروة بين السكان، فإن الحكومة اليمنية ترغب في زيادة الاكتتاب العام للأسهم في شركة الأدوية اليمنية، ورفع نسبة المساهمة من 25% الى 100% وعلى أساس أن ذلك تنفيذ لبرنامج الخصخصة[2].

3-قطاع النقل الجوي اليمني (خدمات النقل الجوي): تشير إحدى الدراسات إلى أن الخطوط الجوية اليمنية تواجه عدداً من الصعوبات التي من أبرزها تقادم بعض الطائرات، حيث إن 46% من أسطولها لا يعمل بينما 54% يعمل عند مستوى متدن من الخدمات، ومستوى مرتفع من التكاليف، ونظرا إلى أن الخطوط الجوية اليمنية تواجه منافسة

(1) روث، جابرييل: تحويل ملكية الخدمات العامة الى القطاع الخاص، في الشرق والغرب تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، ا ـعداد وتحر ـير ستيف هـ. هانكي، الطبعة الاولى (1990م)، دار الشروق، بالاشتراك مع المركز الدولي للنمو الاقتصادي، ص 129.

(2) المكتب الفني للخصخصة: استراتيجية الخصخصة، الجمهورية اليمنية، يناير، 1998، ص 4.

متزايدة من عدد من شركات الطيران ـ خاصة ـ تلك التي تمتلك أسطولا حديثا وتقدم خدمات متميزة؛ فانه بات من الأهمية التركيز على إستراتيجية الخصخصة للنقل الجوي؛ بهدف تحديث الأسطول وتطويره؛ حتى يتمكن من مواجهة المنافسة العالمية على المستوى الإقليمي والدولي، وتتركز تلك الإستراتيجية على بعض المقترحات، من أبرزها رفع مستوى الأداء الإداري عن طريق تجميد العمالة الفائضة، وزيادة مرتبات الكادر، وأيضاً ـ زيادة رأس مال الشركة عن طريق إتاحة الفرص لأي شريك[1].

3- دور الخصخصة في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات:

يبدو أن للخصخصة دوراً في تنمية القدرة التنافسية في قطاع الخدمات على الوضع الاقتصادي في أي بلد، وعليه فإن هذه الدراسة تحاول أن تبرز ذلك الدور على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وعلى الوضع الاقتصادي في اليمن بشكل خاص..

3-1 الدور الإيجابي والسلبي للخصخصة في تنمية القدرة التنافسية في قطاع الخدمات:

يبدو أن هناك عدداً من وجهات النظر حول دور الخصخصة، فهناك من يرى أن لها دوراً ايجابياً، واخرون يرون أن لها دوراً سلبياً، وعليه سوف يتم استعراض هذين الدورين على النحو الآتي:

أ- الدور الإيجابي للخصخصة في تنمية القدرة التنافسية في قطاع الخدمات: مثلت الخصخصة على المستوى الدولي أهمية كبيرة، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة؛ نتيجة للتراجع والانخفاض في أداء القطاع العام، فضلا عن ذلك دور القطاع الخاص في اقتصاد السوق وكفاءته في تعبئة الموارد الاقتصادية. ويظهر أن الآثار الايجابية تتمثل فيما يأتي[2]:

تؤدي الخصخصة إلى توفير مصادر إيرادية جديدة للدولة، من خلال بيع بعض المنشآت العامة أو التصفية ـ وأيضاً ـ من خلال العوائد الأخَر من تأجير بعض المنشآت العامة.

تؤدي الخصخصة إلى تنمية رأس المال وتنشيطه، وجذب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة، واجتذاب رأس المال الأجنبي، فضلا عن ذلك إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لاستيعاب المدخرات الخاصة.

يترتب على إجراء عملية الخصخصة زيادة المنافسة وتوسع نطاقها، ـ وأيضاً ـ التوسع في الملكية، أي تشجيع القطاع الخاص على دخول مجالات اقتصادية كانت حكرا على القطاع العام.

أدى تحويل بعض المشاريع العامة إلى القطاع الخاص إلى رفع كفاءة المشاريع العامة، حيث إنها تعمل وفقا لشروط الكفاءة الاقتصادية.

(1) **الحاوري، محمد: مرجع سابق، ص** 47-48.

(2) **الحاوري، محمد: مرجع سابق، ص** 6 8.

ب-الدور السلبي للخصخصة في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات:

يظهر أن هناك آثاراً سلبية ناتجة عن برنامج الخصخصة، وتختلف تلك الآثار باختلاف ظروف تطبيقها وتتمثل تلك الآثار فيما يأتي:

1- من أعقد المشكلات التي تبرز عن برنامج الخصخصة، هو تسريح العمالة من المشاريع العامة التي يتم تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص، وذلك بسبب وجود عمالة فائضة في تلك المؤسسات.

2- يؤدي برنامج الخصخصة إلى تزايد صفوف العاطلين، وتتزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يعرض أمن البلد واستقراره للخطر.

3- أدت الخصخصة إلى الاستغناء عن عددٍ من العاملين في المؤسسات التي تم خصخصتها، وإحالتهم على صندوق الخدمة المدنية، ما يؤدي إلى زيادة العبء على الدولة .

4- ارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي يؤدي إلى الآثار السلبية على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

5- هناك بعض المشاريع الناجحة، والتي تدر تدفقات نقدية كبيرة لخزينة الدولة، ولكن هناك توجهاً نحو خصخصتها.

2-3 دور الخصخصة في تنمية القدرة التنافسية لقطاع الخدمات في الاقتصاد اليمني:

نظراً لما يعانيه القطاع العام في اليمن من ضعف كبير في الأداء أو الإنتاج، فإنه بات من الضرورة السعي إلى إعادة الهيكلة لبعض الوحدات الاقتصادية الخدمية، أو إتاحة الفرصة للقطاع الخاص أن يعمل على تقديم الخدمات، من خلال المنافسة الكاملة، وجعل الوحدات الاقتصادية العامة تعمل على تقديم تلك الخدمات بشكل منافس، وعلى أساس أن يتم إلغاء كل القيود ـ خاصة ـ فيما إذا أرادت أي مؤسسة عامة أن تطور من قدراتها، فلابد من اتخاذ إجراءات مطاطة ومعقدة، ـ منها على سبيل المثال ـ إنزال مناقصة، ودراسة المناقصات المعروضة، وأيضاً ـ عند الحاجة إلى توفير ما تحتاجه المؤسسة فإنها تعاني من الروتين الممل، الذي قد يؤثر على الإنتاجية، لذلك فإنه في المقابل يلاحظ أن القطاع الخاص ينجز أعماله بسهولة وبيسر، وعلى أساس أن هناك الرقابة المستمرة؛ لأن هناك الحوافز ـ وأيضاً ـ الفارق الكبير في المرتبات بين القطاعين العام والخاص؛ لذلك فان أبرز آثار الخصخصة في اليمن تتمثل فيما يأتي :

1- **تأثير الخصخصة في ميزان المدفوعات:**

يفترض أن الخصخصة سوف تخفف العبء الكبير من ميزان المدفوعات التي تقدمها الدولة لبعض الوحدات الاقتصادية التي تم خصخصتها، حيث ينص قانون الخصخصة على أن صافي عائدات الخصخصة يضم إلى الإيرادات العامة للدولة، ولكن من الواضح أن بعض الوحدات التي تم خصخصتها أخذت حاجتها من العمالة والباقي تم الاستغناء عنها، الأمر الذي جعل الدولة مضطرة إلى أن تحيلهم الى صندوق الخدمة المدنية ومنه يتم رصد مرتبات

أولئك الأفراد من ضمن الموازنة العامة، وهذا أثره سلبي على الاقتصاد ـ خاصة ـ إذا تحملت الدولة التزامات المؤسسات العامة التي تمت خصخصتها، مثل: تسديد الديون المضمونة من قبل الحكومة، أو مخصصات إنهاء الخدمة للعاملين، فضلا عن ذلك التكاليف الإدارية المصاحبة لإجراءات الخصخصة[1].

2- تأثير الخصخصة في الاستثمار:

من المسلمات أن أي مستثمر يسعى الى تحقيق أقصى العوائد من خلال استثماره لرأس ماله في أي بلد؛ لذلك عندما يكون هناك توجه نحو تشجيع الخصخصة، فهذا يعني تشجيع الاستثمارات، سواء منها المحلية أو الأجنبية داخل البلد، وعليه فإن أثر الخصخصة على الاستثمار سيكون إيجابياً ـ خاصة ـ أنها تساعد على تشجيع الاستثمار، وأيضاً ـ أشار قانون الاستثمار رقم 22 للعام 1991م إلى منح عدد من الحوافز والامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية للمشاريع الاستثمارية، ـ وبالطبع ـ ذلك يساعد على إنعاش الاستثمار وإخراجه من حالة الركود الاقتصادي.

3- تأثير الخصخصة في بعض الوحدات الاقتصادية:

نظرا الى ان المشاريع التي تم خصخصتها تدار وفقا لنظام السوق تكون خاضعة للعرض والطلب؛ لذا فإن معيار المنافسة التامة يظهر من خلال الكفاءة والقدرة على التميز في أداء تلك المشاريع، ومن هذا المنطلق، فإن معيار الجودة والأداء سيكونان الركيزة الأساسية لبقاء المشاريع أو خروجها من السوق التي تم خصخصتها؛ لذلك فإن هناك بعض المشاريع أو الوحدات الاقتصادية التي تعثر فيها برنامج تخصيص المنشآت العامة في اليمن خلال العام 2004م، وكان البرنامج يستهدف استكمال تخصيص خمس مؤسسات وشركات، إلا أنه لم ينجح سوى في استكمال تخصيص مؤسستين فقط عن طريق بيعهما للقطاع الخاص اليمني، فيما تعثرت جهود تخصيص كل من شركة إنتاج الملح والجبس وتسويقها في الحديدة وشركة إنتاج الطلاء بعدن، حيث كان يفترض تحويلهما إلى شركتي مساهمة، وتمليك العاملين في الشركتين جزءا من الأسهم، كما تجرى ـ حالياً ـ مراجعة أوضاع شركة مأرب للدواجن والشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس؛ بغرض تحديد شكل الخصخصة المناسب، وعلى الرغم أن البرنامج يستهدف تخصيص المنشآت العامة في اليمن والذي بدأ تطبيقه في سياق برنامج الإصلاحات الاقتصادية في منتصف عام 1995م تخصيص 61 منشأة بنهاية عام 2005م بعد أن جرى تقيم أوضاع هذه الوحدات وتبين أنها لا تعمل بكفاءة على نحو يؤهلها للاستمرار، بحسب ما تشير إليه تقارير حكومية يظهر أنه تم خلال الأعوام الماضية استكمال تخصيص 8 منشآت عامة من خلال بيع سبع منها في المزاد العلني، وانتقال مؤسسة واحدة إلى المؤسسة الاقتصادية اليمنية لإدارة حصة الدولة فيها تمهيدا للاتفاق مع المساهمين بشأن الأسلوب الملائم للخصخصة؛ ليرتفع إجمالي عدد المنشآت التي جرى تخصيصها منذ بدء برنامج الخصخصة الى 37 منشأة، ذهبت 60% منها إلى القطاع الخاص، فيما آلت 40% من هذه المنشآت إلى المؤسسة الاقتصادية اليمنية، ودائرة الإمداد والتموين بوزارة الدفاع، وتمكنت خمس من المنشآت العامة -فقط- من إعادة

(1) **الحاوري، محمد : مرجع سابق، ص 61.**

تأهيل نفسها، ومواصلة العمل بكفاءة، وبما يمكنها من الاستمرار، وبحسب تلك التقارير يبدو أن تعثر برنامج الخصخصة يكبد الخزانة العامة للدولة، التي تدفع أجور العاملين ورواتبهم في هذه المؤسسات منذ تقرر تخصيصها عام 1995 م المزيد من الأعباء والخسائر، وفيما يتعلق بالوحدات الاقتصادية الأُخَر تشير تلك التقارير إلى أن قرار الحكومة اليمنية في العام 2004م الذي يقضي بدمج عدد من بنوك القطاع العام والمختلط في بنك واحد للتنمية، يواجه هو الآخر إشكالات تتعلق بطبيعة أنشطة هذه البنوك وأهدافها التنموية ومتعلقاتها المالية، مشيرا إلى أن جملة من الصعوبات التي تحول دون المضى قدما في استكمال تخصيص المنشآت العامة، أبرزها الإجراءات الروتينية الخاصة بتقييم المنشآت العامة وتصفيتها وضعف إقبال المستثمرين على شراء الوحدات الاقتصادية المرشحة للخصخصة[1].

4- الخصخصة في بعض الدول وإمكانية الاستفادة:

على الرغم من تعدد التجارب في كثير من الدول حول الخصخصة، إلا اننا في دراستنا هذه سوف نركز على تجارب تحقق فيها تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، ومن ثم سوف يتم دراسة إمكانية استفادة الاقتصاد اليمني من تجارب بعض البلدان التي حققت نجاحات كبيرة في تطبيق برنامج الخصخصة.

4-1 تجارب بعض الدول في الخصخصة:

- **التجربة المصرية:** تشير التجربة إلى أن الأسلوب الأكثر استخداما في مجال تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص خلال الفترة 1991 - 2006م هو البيع لمستثمر رئيس 18.3%، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية طرح أسهم بالبورصة 17.4%، يتبعه في الأهمية النسبية البيع لمستثمر رئيس بالمنافسة 16%، ومن ثم التصفية 15.1%، وبيع أسهم إلى جمعية العاملين 15.1%، والإيجار طويل الأجل 9.6%، وأغلبية 40% - 60% للحكومة 7.3%، وبيع لمستثمر رئيس بناء على عروض شراء 0.9% وبيع مهجن 0.5% [2].

- **التجربة التونسية:** يتمثل الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في تونس في قدرته على بعث المشاريع الاقتصادية وتسييرها في قطاعات الإنتاج، وعلى هذا الأساس تعمل الدولة من جهة على التخلي التدريجي عن الأنشطة التنافسية غير الاستراتيجية، وذلك بخصخصة منشآت القطاع العام، وهي تسعى من جهة أخرى إلى وضع الأسس لعلاقة تكاملية لا تضارب فيها بين دور القطاعين. وتبني نظرة جديدة تقر إمكانية إسداء الخدمة العمومية في بعض القطاعات والميادين من قبل القطاع الخاص وذلك لما يتوفر في هذا القطاع من شروط الجدوى وسرعة التحرك وحسن الأداء، وهذه الصفات المميزة للقطاع الخاص تعدُّ دافعا ثانيا لسياسة الخوصصة. فالاعتقاد شائع بأن صاحب المشروع الخاص يتفوق على "المستثمر العمومي" بقدرته على تسيير المؤسسات بالنجاحات المطلوبة. وجاء تأكيد هذه الفكرة سواء في

(1) الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية: تعثر برنامج خصخصة المنشآت العامة في اليمن خلال العام الحالي، الخميس 1 ديسمبر، 2005، العدد 9865.

(2) الكواز، احمد: بيئة القطاع الخاص: النظرية الواقع، المعهد العربي للتخطيط دولة الكويت، "المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف" 23-25 مارس، بيروت، الجمهورية اللبنانية، 2009، ص 24، نقلا عن خير الدين، هنا وأمل رفعت 2006، نحو توافق قومي حول برنامج الخصخصة في مصر، اراء في السياسة الاقتصادية، العدد 19، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة.

الخطاب السياسي، أو في الوثائق الرسمية كالمخططات، فالمخطط السابع، على سبيل المثال يبرر سياسة الخصخصة بأن تسيير منشآت القطاع العام التي تخضع إلى ضغوط متعددة تمنع هذه المنشآت من التأقلم بسهولة مع تغيرات الأوضاع الاقتصادية، بخلاف المنشآت الخاصة التي لها من المرونة في التسيير ما يمكنها من مجابهة متغيرات المحيط الاقتصادي بالسرعة اللازمة، وفي ذلك ضمان لنجاحه وازدهار الاقتصاد الوطني بأكمله[1].

تسعى تونس إلى تحقيق سياسة الخوصصة لدعم الاعتمادات المالية لميزانية الدولة فبيعها لوحدات القطاع العام يساعد الحكومة على تخفيف عبء ميزانية الدولة من جهة، وتوفير موارد إضافية لميزانية الدولة؛ ليقع استغلالها في القطاع الاجتماعي أو التنمية، أو تحويلها إلى المنشأة التي ستبقي في القطاع العام لتطهيرها من جهة أخري، كما تهدف ـ كذلك ـ سياسة الخوصصة إلى إدخال حركية على السوق المالية وتطويرها، فالسوق المالية التونسية تشكو قلة التوازن بين العرض والطلب، فهذا الخلل يمكن تداركه بعرض عدد كبير من الأسهم للبيع في نطاق سياسة الخوصصة. علما أن الدولة تملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة نحو 60% من أصول الشركات[2].

وترمي سياسة الخصخصة إلى إنشاء "رأسمالية شعبية" وذلك بإعطاء الفرصة للمواطنين بصفة عامة، وإلى الأجراء بصفة خاصة؛ لاقتناء أسهم المنشآت المعروضة للبيع. وهكذا يتسنى لكل مواطن المشاركة في تطوير الاقتصاد الوطني، ما يسهم في تنمية البلاد، عند انطلاق عمليات الخوصصة، وتسعى ـ كذلك ـ سياسة الخوصصة إلي تحقيق قدر أكبر من الجدوى في التسيير الاقتصادي والمالي للمنشآت المعروضة للبيع، ولكن ما يعاب علي منشآت القطاع العام, أنها لا تستغل بالقدر الكافي إمكانياتها الإنتاجية والمالية والبشرية؛ لأنها لا تعرف المرونة في التسيير وهي موضوع رقابة من طرف المصالح الإدارية وبسبب لا تستطيع التأقلم بسرعة تغيرات المحيط الاقتصادي، فانتقال المنشأة إلى القطاع الخاص يعطيها حرية أكثر في التسيير لتحقيق نتائج أفضل[3].

2-4 إمكانية الاستفادة من بعض التجارب:

تشير إحدى الدراسات[4]إلى أنه ينبغي اتخاذ تدابير مسبقة لحل مشاكل الفائض من العمالة، حتى لا يتعثر برنامج الخصخصة، ولمعالجة ذلك يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول، ففي اليابان صدر قانون بمنح مرتب عشرة أشهر لمن يترك العمل باختياره، كما صدر قانون آخر يتضمن مطالبة القطاع الخاص والقطاع الحكومي باستيعاب جزء من العمالة الفائضة، هذا فضلاً عن صدور قانون للتدريب التحويلي، الذي يفتح مجالات عمل جديدة للعاملين الذين

(1) تم الاستعانة بالدراستين: أ- ميدون، محمد : التجربة التونسية في الخوصصة.
ب- بن جنات، زهير، مرجع سابق
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق.
(4) هندي، منير ابراهيم: أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة خلاصة الخبرات العالمية: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادار ـية، ادارة البـ حوث والدرا ـسات ، 1995،

سيستغنى عنهم، ـ وأيضاً ـ يمكن أن يتم الاستفادة من باكستان التي يسود فيها قانون يكفل للعاملين في الشركات التي تدخل في برنامج الخصخصة استمرار العمل بالشركة لمدة سنة، بعدها يحق للعاملين الذين تنتهي خدمتهم الحصول على إعانة بطالة لمدة عامين، كما يمكن أن تتاح لهم فرصة التدريب والحصول على قروض ميسرة، بما قد يتيح لهم فرص عمل مستقبلية. وفى سريلانكا يضمن القانون للعاملين استمرار العمل بالشركة لمدة عامين بعد خصخصتها.

يمكن الرجوع الى التجربة المصرية في تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وذلك بتتبع الآلية التي خطت عليها الحكومة المصرية؛ لكونها قد قطعت شوطاً كبيراً في إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في تمكينها من تقديم بعض الخدمات، سواء في مجال التعليم أو في الصحة أو في الصناعة أو غير ذلك، ـ خاصة ـ أن الدول النامية تتشابه في عدد من القطاعات الاقتصادية؛ لذلك عملت الحكومة المصرية على التركيز في تطبيق أساليب الخصخصة كافة، وظهرت الاهمية النسبية لكل أسلوب بحسب ما تم الإشارة إليه سابقاً.

وأيضا يلاحظ من خلال التجربة التونسية أنها عملت على تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة بشكل أدى إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي؛ وهذا لأن تلك التجربة سلكت تطبيق برنامج الخصخصة بخطى حثيثة من خلال إعطاء الفرصة للمواطنين بصفة عامة، وإلى الأجراء بصفة خاصة لاقتناء أسهم المنشآت المعروضة للبيع؛ حتى يتسنى لكل مواطن المشاركة في تطوير الاقتصاد الوطني، الذي يؤدي إلى تنمية البلاد.

كما أنه ينبغي التركيز عند الخصخصة على بعض الوحدات الاقتصادية في البعد الإستراتيجي والاجتماعي بأسلوب لا يكون فيه غموض واستعجال، حيث إنه يوجد ـ كما يبدو ـ عدد من الوحدات الاقتصادية التي تدر تدفقات نقدية كبيرة، أو تكون لها أثر كبير؛ لذلك فقد ظهر خصخصة بعض صوامع الغلال بميناء الحديدة في اليمن، - وأيضا - صوامع الغلال بمنطقة كالتكس في محافظة عدن، والذي كان يفترض أن تظل من القطاعات السيادية التي يفضل أن تظل بيد الدولة؛ لكون تلك الوحدات تعمل بصورة جيدة وتعدُّ مخزناً للدولة لمواجهة أي طارئ تواجهه الدولة، فضلا عن ذلك أنها تعمل على ثبات الأسعار لتلك السلعة الأساسية، وهذا ما أشار إليه تقرير مجلس النواب رقم 5 للاطلاع على أوضاع الوحدات الاقتصادية التي تم خصخصتها، وكذا الوحدات التي تحت اجراءات الخصخصة.

5 الاستنتاجات والتوصيات:

بعد أن تم دراسة دور الخصخصة في تنمية الخدمات العامة في الجمهورية اليمنية سوف يتم إبراز جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي قد تسهم في معالجة المشكلة قيد البحث، وقد تسنى للباحث الوصول إلى ما يأتي:

5-1 الاستنتاجات:

تضمنت الدراسة دراسة دور الخصخصة في تنمية الخدمات العامة، ومن خلال الدراسة التحليلية والوصفية توصلت الدراسة إلى أهم الاستنتاجات التي تتلخص فيما يأتي:

أظهرت الدراسة أن هناك توجهاً كبيراً لعددٍ من الدول نحو تحويل الملكية العامة الى الملكية الخاصة بسبب إخفاق القطاع العام في تأدية مهامه في عدد من الوحدات الاقتصادية.

تبين من الدراسة أن المشاريع الخاصة، فيها حوافز لإنتاج السلع والخدمات بتكاليف أقل، بينما المشروعات العامة ليس فيها حوافز.

اتضح من الدراسة ان اليمن واجهت تحديات كبيرة عند انشاء قطاع عام غير قادر على الإدارة الاقتصادية والمالية الفعالة.

تؤكد الدراسة أن هناك تباطؤاً في الإصلاح الهيكلي، الأمر الذي جعل الحكومة اليمنية تتحمل أعباء الإعانات المقدمة للمنتجات النفطية.

أشارت الدارسة إلى أنه يوجد توجه نحو الخصخصة لعدد من الوحدات الاقتصادية العامة، حيث تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم 15 للعام 1994م بشأن خصخصة المؤسسات والمرافق العامة، ـ وأيضاً ـ القرار رقم 8 للعام 1995م بشأن الإجراءات التنظيمية والتنفيذية للخصخصة، والقرار رقم 6 للعام 1996م بشأن إنشاء المكتب الفني للخصخصة، وأخيرا صدور قانون الخصخصة رقم 45 لعام 1999م.

تشير الدراسة إلى أن هناك بعض التدخلات السياسية وضعف الهيكل التمويلي وتدهور الأداء المالي والعجوزات المالية الكبيرة، ـ خاصة ـ لتلك المشاريع ذات الطابع الخدمي، حيث وصل الدعم المقدم لها الى 50 مليار ريال في العام 2003م.

أظهرت الدراسة أن الدولة تحاول أن تخفف من العبء الثقيل على الموازنة، من خلال الإعلان عن الخصخصة لأكثر من 190 مؤسسة.

يبدو من خلال تتبع برنامج الخصخصة في اليمن ظهور عدد من الصعوبات، من ضمنها عدم وجود السوق المالية، وأن أسلوب الخصخصة الذي كان ينفذ سواء للبيع أو التصفية كان يتم قبل أن يتم تسوية تلك المؤسسات مالياً وإدارياً.

تبين من خلال الدراسة أن أغلب المستثمرين يحصلون على شراء تلك الوحدات الاقتصادية، أو المؤسسات الخاضعة للخصخصة وهمهم الاكبر هو قطعة الأرض التي يقوم فيها المشروع، ما يحصل استبعاد عدد من العاملين في تلك المؤسسات، ومن ثم إحالتهم إلى صندوق الخدمة المدنية.

أظهرت الدراسة من خلال المؤشرات الرئيسة للمنشآت التي تهدف إلى الربح أن تلك المنشآت التي تهدف إلى الربح تمثل النسبة الكبرى في كل العمليات.

تؤكد الدراسة أن تغير الظروف السياسية والاقتصادية لليمن بعد الوحدة اليمنية أدت إلى أن عدداً من الوحدات الاقتصادية تواجه صعوبات كبيرة، ومنها الحصول على السيولة النقدية.

أكدت الدراسة أن للخصخصة آثاراً إيجابية وآ ثاراً سلبية على اقتصاديات عدد من الدول، وأثرها على الاقتصاد اليمني كان سلبيا أكثر منه إيجابياً؛ بسبب الآلية التي تطبق فيها برنامج الخصخصة لدرجة أن هناك مؤسسات توقف نشاطها، ولم يعرف مصير أصولها وأراضيها، ـ وأيضاً ـ بسبب توجه المستثمرين نحو شراء الوحدة الاقتصادية بهدف الحصول على الأرض، بينما العمالة يتم إحالتهم إلى صندوق الخدمة المدنية.

5-2 التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن تقديم عدد من التوصيات التي يمكن أن تعمل على وضع بعض المقترحات؛ لكي يكون هناك دور للخصخصة في تنمية الخدمات العامة في الجمهورية اليمنية، والتي تتمثل فيما يأتي:

توصي الدراسة بأهمية بقاء بعض الوحدات الاقتصادية الناجحة بيد الدولة؛ كونها تدر تدفقات نقدية كبيرة، وتسير على أساس اقتصادي سليم.

ينبغي على المكتب الفني للخصخصة أن يركز على إعطاء قضايا العاملين المنتقلين من تبعية القطاع العام إلى تبعية القطاع الخاص الأهمية، وبدرجة عالية لحل جميع الإشكالات في أثناء تنفيذ إجراءات الخصخصة، وضمان مستحقاتهم كافة عند انتقالهم لتلك المؤسسات والشركات.

يحبذ عند إجراء الخصخصة لبعض الوحدات الاقتصادية أن يتم دراسة تلك الوحدات من جوانب متعددة -خاصة- إذا كان المستثمر يهدف إلى الحصول على قطعة الأرض الموجودة فيها الوحدة الاقتصادية، وإهمال استمرارية الوحدة الاقتصادية في العملية الإنتاجية، والاستغناء عن عدد من العاملين في تلك الوحدة الاقتصادية.

توصي الدراسة بضرورة معالجة كل الالتزامات المترتبة على الوحدة الاقتصادية التي سيتم خصخصتها قبل التنفيذ ـ خاصة ـ إذا كانت تلك الالتزامات تكلف مبالغ كبيرة.

يستحسن أن يتم مقارنة التكاليف التي تقدمها الدولة للعاملين الذين تم إحالتهم إلى صندوق الخدمة المدنية، ومدى تقديم الدعم للوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها أولئك العاملون، وعلى اساس تحسن الأداء.

يجب على كل دولة أن تستفيد من التجارب السابقة في جانب الخصخصة لبعض الدول، حيث إن هناك تجارب متعددة حققت نجاحات كبيرة، ومنها اليمن.

يمكن أن يكون للخصخصة دور في تنمية الخدمات العامة إذا تم تطبيق برنامج الخصخصة وفقا لآليات مرتبة، وتم من خلال التنفيذ تخفيض العبء على موازنة الدولة، والتعجيل بسرعة وضع معالجات لحل كل المشكلات التي مازالت تحت إجراء الخصخصة.

قائمة المصادر المراجع:

1- الحاوري، محمد: تقييم سياسة الخصخصة في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد – مجلة دورية محكمة – متخصصة، العدد العشرون – سبتمبر 2002 – مارس 2003.

2- المصري، ناصر محمد: الثورة والثروة في خصخصة القطاع العام لدولة الكويت: ورقة عمل في فعالية جامعة أم القرى – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - المملكة العربية السعودية.

3- الكواز، أحمد: بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع، المعهد العربي للتخطيط دولة الكويت "المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف" 23-25 مارس، بيروت، الجمهورية اللبنانية، 2009.

4- بن جنات، زهير، أستاذ علم الاجتماع بجامعة قفصة: التجربة التنموية التونسية من سياسات الدولنة الى إستراتيجيات الفردنة، جامعة قفصة – تونس، المعهد العربي للتخطيط، "المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف" 23-25 مارس، بيروت، الجمهورية اللبنانية، 2009م.

5- ثابت، نحمده عبد الحميد: ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بكلية الشريعة – جامعة أم القرى – مكة المكرمة، محرم 1425هـ.

6- ديوب، محمد معن: المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2006م.

7- دهال، رياض والحاج حسن: حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط.

8- روث، جابرييل: تحويل ملكية الخدمات العامة الى القطاع الخاص، في الشرق والغرب تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، اعداد وتحرير ستيف هـ. هانكي، ، دار الشروق، بالاشتراك مع المركز الدولي للنمو الاقتصادي، الطبعة الاولى 1990م.

9- ستيف هـ. هانكي : استراتيجيات تحويل الملكية العامة الناجح للقطاع الخاص، في الشرق والغرب تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم، ومراجعة شريف لطفي ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، القاهرة، 1990م.

10- عبدالله، عادل التجاني على : الإصلاحات المالية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي، ديسمبر ، 2004م.

11- هندي، منير إبراهيم: أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة خلاصة الخبرات العالمية : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة البحوث والدراسات،1995م.

المصادر الرسمية:

12- الجريدة الرسمية: قانون الخصخصة، وزارة الشؤون القانونية، اليمن، صنعاء، للعام 1999م.

13- المكتب الفني للخصخصة: إستراتيجيات الخصخصة، الجمهورية اليمنية، يناير، 1998م.

14- المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق إلى اليمن خلال السنوات المالية 1999 -2003م.

15- التقرير الاقتصادي: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية اليمنية، صنعاء، اليمن – خطة لخصخصة 15 مؤسسة صناعية برنامج الخصخصة يكبد الخزانة العامة للدولة التي تدفع أجور ورواتب العاملين الثلاثاء 01 أغسطس - آب 2006 / مأرب برس / صنعاء.

16- مجلس النواب: تقرير لجنة التجارة والصناعة حول زيارتها الميدانية للاطلاع على أوضاع الوحدات الاقتصادية التي تم خصخصتها وكذا الوحدات التي تحت اجراءات الخصخصة، رقم (5)، 2008/7/13م.

17- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لأعوام مختلفة . والمسح للمنشآت للعام 2004م.

18- الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية: تعثر برنامج خصخصة المنشآت العامة في اليمن خلال العام الحالي 1 ديسمبر 2005م، العدد 9865.

المراجع الاجنبية:

19 - Bernardo Bortolotti , Enrico Perotti (2007): From Government to Regulatory Governance: Privatization and the Residual Role of the State, The World Bank Research Observer, vol. 22, no. 1 (Spring 2007) pp 53 -66.